



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

EISSN: 1813-1813



The effect of accounting conservatism on information asymmetry in light of the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS 15) An Empirical Study in Iraq

Assistant Lecturer: Ali K. salman

College of Administration and Economics

Tikrit University

Abstract:

The research aims to test the effect of accounting conservatism on information asymmetry in light of the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS 15) in the Iraqi environment, as the research examined a sample of (15) banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period from 2011-2020. Accounting and information asymmetry and the International Financial Reporting Standard (IFRS 15) Revenue from contracts with customers based on several measures and indicators and in agreement with several studies, including the study (Beaver & Ryan, 2000), (Kiswanto & Fitriani, 2019), (Abou El-Enein, 2020). The variables were quantitatively measured and statistically analyzed using the statistical program (SPSS). The statistical tests showed a negative effect for accounting conservatism on information asymmetry and this negative effect increases in light of the adoption of the IFRS 15 standard as an interactive variable, meaning the greater the accounting conservatism and the level of adoption of the IFRS15 this was reflected in the low level of information asymmetry. Meaning that in a banking environment in which the rate of adoption of the IFRS15 standard is high, the negative impact of accounting conservatism (according to market value to book) in information asymmetry is more negative than that effect on the banking environment in which the rate of adoption of the IFRS15 is low.

Keywords: Accounting conservatism, Information asymmetry, International financial reporting standards (IFRS 15).

تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 15): دراسة تجريبية في العراق

م.م. علي كريم سلمان

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 15) في البيئة العراقية، إذ تناول البحث عينة من (15)

مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2011-2020، تم قياس التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ومعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 15) الايراد من العقود مع العملاء بالاعتماد على عدة مقاييس ومؤشرات بالاتفاق مع عدة دراسات منها دراسة (Beaver & Ryan, 2000)، (Kiswanto & Fitriani, 2019)، (جابر، 2018) كما تم قياس المتغيرات كمياً وتحليلها احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)، وقد اظهرت الاختبارات الاحصائية وجود تأثير سلبي للتحفظ المحاسبي في عدم تماثل المعلومات، وهذا التأثير السلبي يزداد في ظل تبني معيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي إي كلما زاد التحفظ المحاسبي ومستوى تبني معيار (IFRS15) انعكس ذلك في انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات أي أن في بيئة المصارف التي يرتفع فيها نسبة تبني معيار (IFRS15) يكون فيها التأثير السلبي التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات أكثر سلبية من ذلك التأثير في بيئة المصارف التي ينخفض فيها نسبة تبني معيار (IFRS15).

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، عدم تماثل المعلومات، معيار التقارير المالية الدولية 15.

المقدمة

قام (Basu) بتفسير التحفظ المحاسبي على أنه ميل المحاسبين إلى المطالبة بصورة عالية في تحققهم والتعرف على الأخبار الجيدة من الأخبار السيئة ضمن القوائم المالية، وفي ظل تفسير التحفظ المحاسبي فإن الأرباح تعكس الأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة. مثال على ذلك، عادة ما يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة. كما يؤدي عدم التماثل في الاعتراف إلى اختلافات بين فترة الأخبار السيئة وفترات الأخبار الجيدة من حيث توقيت واستمرارية الأرباح (Basu, 1997: 4)، كما أكد (Penman & Zhang, 2002) أن إعداد التقارير المالية تقليدياً يعتمد على مبدأ التحفظ المحاسبي الذي يتطلب توقع جميع الخسائر المحتملة وتقليل المكاسب. على الرغم من زيادة النزعة المحاسبية المتحفظة في العقود الأخيرة، إلا أن هذه النزعة كانت ولا زالت مثيرة للجدل بين الباحثين.

وفي العقود الاولى من مطلع القرن العشرين، طور تركيز واضعي المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معياراً أقل تحفظاً في طبيعتها في محاولة للحد من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

إذ يعد التحفظ المحاسبي وسيلة فعالة للتخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات وخاصة مشكلة الاختيار العكسي وهذا ما أكدته دراسة (La fond & watts, 2008) والتي تعد من أوائل الدراسات التي اختبرت العلاقة بين التحفظ وعدم تماثل المعلومات في أسواق الأوراق المالية (الاسهم)، حيث أوضح أنه يمكن للتحفظ أن يخفف من عدم تماثل المعلومات إما بطريقة مباشرة عن طريق تخفيض عمليات إدارة الأرباح أو بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة كفاءة الاستثمار.

وبسبب التعقيدات التي ظهرت مع طبيعة المعاملات التي لم تؤخذ في الاعتبار عند وضع المعايير، ونتيجة لذلك فقد توحدت جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لمعالجة أوجه القصور والعيوب التي توجد في المعايير التي تحتوي على طرق الاعتراف بالإيراد، حيث أصدر المجلسان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) (IFRS 15) بعنوان الايراد من العقود مع العملاء

(Revenue From Contracts With Customers)، والذي تضمن في طياته اعتراف غير مباشر بالتحفظ المحاسبي عند الاعتراف بالإيراد، عليه فإنه ضمن البحث الحالي سيتم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في الحد من عدم تماثل المعلومات، ودور توجهات تبيني (IFRS 15) في بيئة المصارف العراقية في دعم ذلك التأثير.

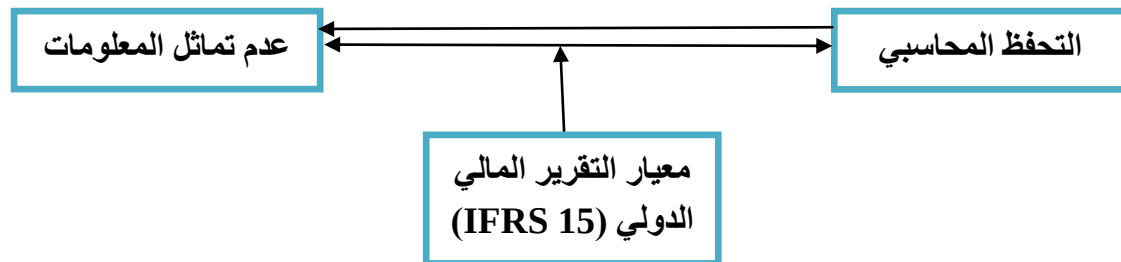
مشكلة البحث: قدمت دراسة (La Fond & Watts , 2008) دليلاً على أن عدم تماثل المعلومات بين اصحاب المصالح الداخليين وبين اصحاب المصالح الخارجيين يولد تحفظاً في القوائم المالية، وخلصت الدراسة إلى أن الدرجة المتفاوتة للممارسات المحاسبية حول العالم تستدعي إجراء تحقيق في دور التحفظ المحاسبي في البلدان المختلفة وحتى على المستوى منظمو معايير المحاسبة الدولية فضلاً عن العوامل التي تؤثر على هذا الدور.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل يمكن للمصارف التي تمارس التحفظ المحاسبي في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية (15) الإيراد من العقود مع العملاء أن تخفض من عدم تماثل المعلومات في القطاع المصرفي العراقي؟
فرضية البحث: يقوم البحث على ثلاث فرضيات هي كالآتي:
الفرضية الاولى: يتباين مستوى متغيرات البحث في المصارف عينة البحث.
الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين متغيرات البحث.
الفرضية الثالثة: تتباين علاقة التحفظ المحاسبي مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).

ينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الثلاثة فرضيتين فرعيتين هما:
الفرضية الفرعية الاولى: تتباين علاقة التحفظ المحاسبي (وفق الاستحقاقات) مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).
الفرضية الفرعية الثانية: تتباين علاقة التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).
الفرضية الرئيسة الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات.
الفرضية الرئيسة الخامسة: يختلف تأثير التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية موضع تبني معايير التقارير المالية، والتوجهات المستمرة في البيئة العراقية وبشكل خاص في المصارف في التبني المتتابع لتلك المعايير ومن ضمنها معيار (IFRS 15)، كما يقدم البحث الحالي فائدة مهمة في فحص البيئة التي يمكن أن يولدها هذا التبني على العلاقة بين الممارسات المحاسبية والفائدة المتحققة من تلك الممارسات في التقارير المالية والتي تنعكس في خفض عدم تماثل المعلومات، إذ تم التركيز على التحفظ المحاسبي كأحد تلك الممارسات التي لا زالت تلقى اهتماماً بحثياً في الدراسات العالمية والمحلية.
اهداف البحث: يهدف البحث إلى التحقق من مدى تأثير التحفظ المحاسبي الذي تمارسه المصارف ضمن سوق العراق للأوراق المالية على عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 15). وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- أ. بيان مفهوم متغيرات البحث الثلاثة (التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ومعيار (15) الايراد من العقود مع العملاء)
- ب. التعرف على المقاييس الخاصة بكل من المتغيرات المذكورة اعلاه، فضلاً عن التحقق من وجود علاقة وتأثير بين المتغيرات، في بيئة المصارف العراقية.
- حدود البحث:** اقتصرت حدود البحث التجريبية على القطاع المصرفي في البيئة العراقية، وللأعوام من 2011 إلى 2020، وقد اعتمد البحث القياس الكمي لمتغيرات البحث.
- متغيرات البحث:** تضمن البحث ثلاث أنواع من المتغيرات هي كما يلي:
- أ. **المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي:** تم قياسه بطريقتين الاولى بالاعتماد على طريقة (القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية للأسهم) بالاتفاق مع دراسات (Feltham & Ohlson, 1995)، (Beaver & Ryan, 2000)، (فؤاد، 2016) والثانية باعتماد طريقة (نسبة الاستحقاقات) بالاتفاق مع دراسة (Hussein et al., 2018) و(عماش، حسين، 2021).
- ب. **المتغير التابع: عدم تماثل المعلومات:** تم قياسها من خلال التذبذب الحاصل في اسعار الاسهم والناجمة عن مؤشرات العرض والطلب بالنسبة لأي شركة وبالا اعتماد على سعر السهم بداية الشهر وسعر السهم في نهاية الشهر. وبالاتفاق مع عدة دراسات منها (Biddle et al., 2015).
- ج. **المتغير التفاعلي: معيار (IFRS 15) الايرادات من العقود مع العملاء:** اذ تم قياس المتغير بالاتفاق مع دراسة (ابو العينين، 2020)، (جابر، 2018) وبالا اعتماد على تحليل محتوى المعلومات الخاصة بالقوائم المالية (قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي) من خلال متغيراتها الفرعية وعددها (10) وهي (الافصاح عن المعلومات الخاصة بالتعاقدات عن العملاء، القيام بالوفاء بالتزامات اداء العقد اي بنوده، شروط السداد المهمة، طبيعة السلع والخدمات التي تعهدت الشركة بها تجاه العميل، الافصاح عن ماهية التزام العوائد وكيفية استرداد الأموال...).
- أسلوب البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتأصيل مفاهيمه وموضوعاته، وقد تم الاعتماد على الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة به، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، بغرض تحليلها وبناء جانبه النظري انتهاءً باستنباط العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم اختبار هذه العلاقة في بيئة المصارف العراقية. وقد تم جمع المعلومات اللازمة عن بيانات البحث من التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم تحديد التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل، في حين كانت عدم تماثل المعلومات هي المتغير التابع اما معيار (15) الايراد من العقود مع العملاء ووفق قياساته الفرعية (صافي الربح، ومشروعات تحت التنفيذ...)، والشكل (1) التالي يمثل العلاقة بين متغيرات البحث.



الشكل (1): متغيرات البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحث.

وبعد تناول المقدمة والمنهجية في المحور الأول من البحث، المكون من خمسة محاور، سيتم استعراض ما تبقى من البحث كما يلي، المحور الثاني سيقصر على التأصيل النظري لمتغيرات البحث واستنباط العلاقات بينها، من خلال بيان مفهوم التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ومعياري (IFRS 15) ومداخل القياس لكل متغير، وعلاقة فيما بينهما، في حين خصص المحور الثالث لنموذج البحث واختبار الفروض، أما المحور الرابع لوصف متغيرات البحث، والمحور الأخير خصص لاستعراض اهم الاستنتاجات والتوصيات.

الإطار النظري للبحث: هناك العديد من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة منها ما يتعلق بالتحفظ المحاسبي (Beaver & Ryan, 2000)، (LaFond & Watts, 2008)، (Kaldirim, 2019)، ومنها يتعلق بعدم تماثل المعلومات كدراسة (الدسوقي، 2021)، (عبدالمعظم، 2017)، (Isniawati et al., 2018)، (Cormier et al., 2013) وايضاً بعض الدراسات التي بينت معيار (IFRS 15) كدراسة (ابو العينين، 2020)، اما الدراسة الحالية تعتبر اولى الدراسات التي حاولت اختبار تأثير ممارسات التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS 15) (على حد علم الباحث). وفيما يلي عرض موجز لبعض الباحثين الذي تناولوا المفاهيم والتعاريف ومداخل القياس الخاصة بمتغيرات البحث كما يلي:

1. مفهوم التحفظ المحاسبي ومداخل قياسه: العديد من الباحثين الذين اهتموا بالتحفظ المحاسبي ومنهم من عرفوه على انه ميل المحاسبين للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح المتوقعة) أكبر من تلك التي يطلبوها للاعتراف بالأخبار غير الجيدة (الخسائر المتوقعة) (Basu, 1997: 8)، وجاء التحفظ بمعنى الاختيار من بين الطرق المحاسبية المتعارف عليها الطريقة التي تؤدي إلى تدني الأرباح التي يعلن عنها من خلال الاعتراف البطيء بالمكاسب المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الموجودات بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة (Lafond & Watts, 2008: 7)، ويرى (Norton Porter, 2010: 59) أن التحفظ المحاسبي يعني استخدام أقل تقدير متفائل عند إعداد التقديرات المحاسبية، فتخفيض قيمة الموجودات يعطى هامش من الامان للمصارف عند استخدام هذه الموجودات كضمان للقرض ولهذا يوجد العديد من القواعد المحاسبية التي تعتمد على التحفظ المحاسبي مثل التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

وعرفه (محمد وآخرون، 2014: 31) بأنه الاختيار من بين الاساليب والإجراءات المحاسبية المتعارف عليه ما يؤدي إلى تدني الأرباح التي يعلن عنها من خلال الاعتراف البطيء بالأرباح المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الموجودات بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة لعكس احتمالات عدم التأكد المحيطة بأنشط في الشرك.

ووفق ما تقدم يمكن وصف التحفظ المحاسبي بأنه أكثر الميل إلى عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة مع الاعتراف بصورة أكبر بجميع الخسائر المتوقعة، وذلك بالاتفاق مع القاعدة الاساسية للتحفظ وهي "لا توقع للأرباح ولكن توقع لجميع الخسائر".

أما فيما يخص مداخل القياس الخاصة بالتحفظ المحاسبي فهناك عدة مقاييس اعتمدت في قياسه منها:

أ. طريقة القيمة السوقية / القيمة الدفترية: ترجع فكرة هذه الطريقة في القياس إلى الدراسة التي اجراها كلاً من (Feltham & Ohlson, 1995) ووفقاً لذلك فإن القيمة السوقية هي انعكاس

لبيانات المحاسبة، إذ يمكن أن يكون تقييم الموجودات والخصوم المالية المتداولة في الأسواق المالية واضحاً، وإلا فإن تقييم الموجودات التشغيلية قد يسبب اختلافاً بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية بسبب عدم وجود أسواق مثالية (Kaldirim, 2019: 57)، إذ يفترض هذا المقياس أو النموذج أن القيمة السوقية لحقوق الملكية هي دالة لقيمتها الدفترية والأرباح التشغيلية غير العادية لصافي الموجودات التشغيلية، لذلك فإن التحفظ المحاسبي من خلال اعترافه بالأرباح التشغيلية غير العادية يؤدي إلى اختلاف في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية وإن هذا الاختلاف ناتج عن الاستمرارية في ارتفاع أو انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية بحيث تكون نسبة الدفترية هي أعلى أو أدنى بصورة مستمرة عن السوقية (Beaver&Ryan, 2000: 127)، (فؤاد، 2016: 535) كما ذكرت دراسة (Hille, 2011: 10) أنه كلما كان الاختلاف كبير بين الاثنين المتمثل بانخفاض نسبة الدفترية إلى السوقية يشير إلى درجة عالية من التحفظ، بمعنى كلما زاد الفرق بين صافي الموجودات والقيمة السوقية للأسهم، كانت الشركة أكثر تحفظاً، وباستخدام هذا المقياس، من الممكن مقارنة درجة التحفظ بين الشركات.

ب. طريقة الاستحقاقات: نموذج (Givoly & Hayn, 2000): ركزت دراسة

(Givoly & Hayn, 2000) على قياس التحفظ المحاسبي غير المشروط بالاعتماد على مقياس إجمالي المستحقات، إذ اهتمت بكيفية تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة الدخل خلال مدة زمنية ليست بالقصيرة نظراً لأن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى وجود مستحقات سالبة باستمرار، كما بينت دراسة (Hille, 2011: 11) الفرق بين التدفقات النقدية من العمليات وصافي الدخل هو المستحقات. كما ذكرت دراسة (الدسوقي، 2021: 18) أن التحفظ المحاسبي يخفض من الأرباح المعلن عنها بالرغم من استمرار التدفقات النقدية لوجود أرباح لم يعلن عنها بعد، أو كما ذكر (محمد، 2019: 19) بأنه يدل ظهور المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة زمنية معقولة إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، وبذلك يعني إلى وجود سياسات محاسبية متحفظة أدت إلى تخفيض الأرباح التي اعلنتها الشركة بالنظر لذلك بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

2. مفهوم عدم تماثل المعلومات ومداخل قياسه: وضعت العديد من الدراسات تعاريف متنوعة تناولت فيها وجهات نظر مختلفة حول عدم تماثل المعلومات منها ما يلي:

عرف مفهوم عدم تماثل المعلومات بأنه معرفة الإدارة أو الأطراف الداخلية معلومات حول الإداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة إما بشكل يفوق حيازة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والمحللين الماليين وإما بشكل يحجب عنهم تلك المعلومات (عبدالله، 2017: 16). وعرفه أيضاً (Bhattacharya et al., 2013: 483) بأنه تعمد إدارة الشركة حجب معلومات معينة عن المستثمرين من أجل استخدام تلك المعلومات من أجل الحصول على أرباح غير عادية ناتجة عن الأسهم التي تمتلكها، وإيضاً نتيجة المعلومات المسبقة التي يعرفونها بالمقارنة بالأطراف الأخرى (خارجية كانت أم داخلية) مما يترتب عليه تميز كبار المستثمرين على صغار المستثمرين بتحقيق أرباح أو عوائد غير عادية لكبار المستثمرين.

ووفق ما تقدم يرى الباحث أن مفهوم عدم تماثل المعلومات هو عبارة عن مجموعة من المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل إدارة الشركة تختلف عن باقي الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالشركة. أما مداخل قياس عدم تماثل المعلومات فقد تشمل كل مما يلي:

أ. **طريقة سعر العرض وسعر الطلب:** سعر العرض وسعر الطلب (Bid-Ask Spread) هو عبارة عن الفرق بين أدنى سعر للسهم يرغب المستثمر في البيع به، ويطلق عليه (Bid Price) وأعلى سعر للسهم يرغب المستثمر في شراء أسهم شركة ما به ويطلق عليه (Ask Price)، حيث توجد علاقة ايجابية بين هامش العرض والطلب وعدم تماثل المعلومات، ويمكن قياسه بالاعتماد على المعادلة الآتية (Kiswanto & Fitriani, 2019):

$$SPit = Ait - Bit / (Ait - Bit) / 2$$

حيث ان

(SPit): نسبة هامش العرض – الطلب للشركة (i) للفترة (t).

(Ait): أعلى سعر طلب للشركة (i) للفترة (t).

(Bit): أدنى سعر عرض للشركة (i) للفترة (t).

كما بينت دراسة (محمد وآخرون، 2014) أنه كلما زاد مدى السعر الذي يحدده المستثمرون في السوق كلما كان ذلك دليلاً على زيادة عدم تماثل المعلومات التي يدركها هؤلاء المستثمرون.

ب. **طريقة اختلاف تنبؤات المحللين الماليين:** وهو نوع من أنواع المقاييس الخاصة بعدم تماثل المعلومات والتي من خلالها يتم قياس تنبؤات المحللين الماليين من خلال الفرق بين الربح الفعلي عن السنة المالية المنتهية ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين المتعلقة بالربح عن نفس السنة مقسوماً على الربح الفعلي في نهاية السنة المالية (الدسوقي، 2021: 9)، كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$\text{تنبؤات المحللين الماليين} = \frac{\text{الربح الفعلي} / 2}{\text{الربح الفعلي}}$$

كما ذكر (عبدالمعظم، 2019: 589) أنه كلما زادت درجة الاختلاف كانت دليلاً على زيادة عدم تماثل المعلومات في السوق، وذكر (Martínez-Ferrero et al., 2016: 4) أن اختلاف تنبؤات المحللين يمكن أن يتم قياسها باعتبارها القيمة المطلقة للأرباح لكل سهم مطروحاً منه متوسط الأرباح المتوقعة للسهم الواحد مقسوماً على إجمالي سعر السهم، كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$\text{Information Asymmetry} = \frac{|\text{EPS} - \text{Median of forecasted EPS}|}{\text{Share Price}}$$

حيث ان

(Information Asymmetry): تمثل عدم تماثل المعلومات

(EPS): ربحية السهم.

(Median of forecasted EPS): متوسط الربح المتوقع للسهم الواحد.

(Share Price): سعر السهم.

3. **طبيعة معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء:** يمكن أن يساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقليل أو الحد من تماثل المعلومات بالنسبة لكافة التقارير المالية المتعلقة بالشركات، وخاصة معيار (IFRS 15) إذ يعد الإيراد من المقاييس المهمة التي يتم استخدامها كمقياس للأداء في الشركات، وقد تم نشر هذا المعيار "IFRS 15 الإيرادات من العقود مع العملاء" في 28 أيار 2014 من قبل (FASB) و (IASB)، وبينوا أنه على جميع الشركات

التي تتبع المبادئ التوجيهية لمعايير التقارير المالية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً اتباع هذا المعيار وإلى التطبيق الفعال وبما يجب ان يكون في أو بعد 1 كانون الثاني 2017. وسيحل معيار (IFRS 15) محل الكثير من المعايير وهي (معيار IASB رقم 18 الإيرادات) و(معيار IASB رقم 11 عقود البناء)، و(تفسير الإيرادات - المعاملات الأساسية التي تنطوي على خدمات الإعلان) وكذلك (التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13) لبرامج ولاء العملاء)، و(التفسير رقم (15) لاتفاقيات بناء العقارات)، و(تفسير لجنة تفسيرات المعايير التقارير المالية الدولية رقم (18) بشأن تحويل الموجودات من العملاء) (Dalwai et al., 2019: 2)، كما هو الحال في تبني بقية معايير (IFRS) فأن تطبيق هذا المعيار شهد اختلاف وتباين بين الدول حول مدى تطبيق أو الميل للتطبيق علماً أن التوجهات لتبني هذا المعيار إلى جانب بقية المعايير (IFRS) سوف يسهم فيفي تكوين اسواق موحدة يمكن الاعتماد على مخرجات النظم المحاسبية فيها في عمليات المقارنة والحكم على الاداء بصورة اكثر موضوعية باعتبار أن التقارير المالية الممثلة لتلك المخرجات مبنية على اساس القياس وافصاح السوق.

وقبل ذكر التعاريف الخاصة بـ (IFRS 15) سوف يتم ذكر تعاريف كل من (المعيار، والعقد، والإيرادات) باعتبارها المكونات الأساسية لفقرات المعيار (IFRS 15) وهي: إذ يعرف (المعيار) على أنه نموذج إلزامي عام يؤدي إلى توجيه وترشيد التطبيق العملي في المحاسبة أو الرقابة أو رقابة الحسابات، لذلك تختلف المعايير عن الإجراءات لأن المعايير لها طابع الالتزام العام بينما تتعامل الإجراءات مع السلطة التنفيذية (Al-Shatnawi, 2017:379). وعرف (العقد) من قبل (Tong, 2014: 4) على أنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ، كما وإن إنفاذ الحقوق والالتزامات في العقد هو مسألة قانونية، ويمكن أن تكون العقود مكتوبة أو شفوية أو ضمنية من خلال الممارسات التجارية العرفية للشركة أو أي كيان اقتصادي. كما يجب على الشركة أن تأخذ هذه الممارسات والعمليات في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الاتفاقية المبرمة مع العميل تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ومتى. اما (الإيرادات) فقد عرفت على أنها الدخل الذي ينشأ في سياق الأعمال العادية للشركة أو الكيان (Druzhilovskaya & Druzhilovskaya, 2015: 23).

في حين عرف (AlShatnawi, 2017: 380) معيار (IFRS 15) من حيث الغرض منه على أنه من ضمن المعايير التي تعمل على توفير إطار عمل أكثر قوة لمعالجة قضايا إثبات الإيرادات، وتحسين إمكانية مقارنة ممارسات الاعتراف بالإيرادات عبر الكيانات والصناعات وأسواق رأس المال، وتبسيط إعداد القوائم المالية عن طريق تقليل مقدار التوجيه الذي يجب على الشركات الرجوع إليه، فضلاً عن وجوب وجود إفصاحات معززة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لتحقيق فهم أفضل لطبيعة ومبلغ وتوقيت الإيرادات المعترف بها ومستوى عدم التأكد فيها. وعرفه أيضاً (Bernouilly & Wondabio, 2019: 142) بأنه معيار قائم على وضع مبادئ يجب على الشركة تطبيقها من أجل توفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود الشركات مع العملاء.

اما فيما يخص مداخل قياس معيار (IFRS 15) الايراد من العقود مع العملاء فقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول كيفية القياس البحثي له، ومع ذلك فإن اغلب الدراسات مثل (ابو العينين، 2020)، (جابر، 2018)، (فؤاد، 2016) اعتمدت في القياس البحثي له اسلوب تحليل المحتوى لمعرفة مستوى التبني لهذا المعيار أو تبني متطلبات أو اجراءات المعيار أو من خلال خطوات التطبيق.

إذ أن هنالك خمس خطوات مهمة يجب توفرها ضمن الإطار الخاص بتطبيق معيار (IFRS 15) الايراد من العقود مع العملاء، الغرض منها توفير معلومات وافصاحات أكثر لمستخدمي القوائم المالية بشكل أكثر سهولة وايضاح، وكمبدأ أساسي في هذا الإطار هو أن الشركة يجب أن تعترف بالإيرادات لتحويل وتبادل السلع أو الخدمات المضمونة للعميل في نهج يعكس المقابل الذي تأمله الشركة في الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. يتم تقديم هذا المبدأ الأساسي في إطار نموذجي من خمس خطوات (5: Dalwai et al., 2019)، كما هو موضح بالشكل (2).



الشكل (2): خطوات تطبيق (IFRS 15)

المصدر: (Druzhilovskaya & Druzhilovskaya, 2015: 24) بتصرف الباحث. وفيما يلي عرض بشيء من التفاصيل لتلك الخطوات:

الخطوة الأولى: تحديد العقد (العقود) مع العميل: تتمثل الخطوة الأولى في تحديد العقود التي تدخل نطاق المعيار. ينص المعيار الدولي رقم (IFRS 15) على أنه يمكن أن تكون مكتوبة أو شفوية أو ضمنية من خلال ممارسات الأعمال العامة.

وبطبيعة الحال، كان لابد من تحديد العقود بوضوح من خلال المعيار الجديد لتجنب أي لبس أو أخطاء قد تحدث. وبموجب المعيار الدولي رقم (IFRS 15) الايراد من العقود مع العملاء، يُعرف العقد بأنه (اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ). يجب أن تستوفي العقود أيضاً خمسة شروط: (جابر، 2018: 18)

- ❖ الموافقة على العقد من قبل الأطراف المعنية، ويلتزم كل طرف باحترامه لكافة التزاماته.
 - ❖ امكانية تحديد الحقوق والالتزامات المتعلقة بنقل السلع والخدمات لكل طرف.
 - ❖ تحديد شروط الدفع للسلع والخدمات التي ستنقل.
 - ❖ يمكن ان يكون للعقد مضمون أو مادة تجارية.
 - ❖ من المتوقع للشركة أن تحصل على المقابل المستحق مقابل نقل السلع والخدمات إلى العملاء.
- وإذا لم يستوف العقد مع العميل جميع الشروط المذكورة اعلاه، فستقوم الشركة بإعادة تقييم العقد إلى أن يستوفي جميع الشروط ومن ثم يتم تطبيق المعيار (IFRS15) على العقد (IFRS15: 14)، (علي، 2020: 823).

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد: يقصد بالتزامات الأداء هي ضمانات في العقد لتبادل السلع أو الخدمات المختلفة للعميل بمعنى ضمان وصل السلع والخدمات إلى العميل (Dalwai et al., 2019: 6).

تعد هذه الخطوة أيضاً إحدى مراحل التعرف المحاسبي، إذ يتعين على الشركة في بداية العقد تقييم السلع والخدمات المقرر تقديمها للعميل حسب العقد وتحديدتها مع مراعاة الالتزامات التي يجب أدائها للعميل (Al-Shatnawi, 2017: 382)، وعلى الرغم من اختلاف السلع أو الخدمات تنظر الشركة في ما إذا كان العميل يمكنه الاستفادة منها بمفرده أو جنباً إلى جنب مع الأصول المختلفة التي يمكن للعميل الوصول إليها بصورة أسرع، وبالمثل، تأخذ الشركة في الاعتبار ما إذا كان ضمان الشركة لتبادل السلع أو الخدمة يمكن تحديده بشكل مستقل عن الضمانات المختلفة الواردة في الاتفاق (Dalwai et al., 2019: 6)، وتعد السلعة مميزة إذا تحققت الشرطان التاليان (Al-Shatnawi, 2017: 382): (يمكن للعميل الاستفادة أو الانتفاع من السلع أو الخدمات. وإيضاً التزام الشركة بتسليم السلع أو الخدمات وإمكان تحديدها للعميل بشكل مستقل عن أي التزامات أو وعود أخرى في العقد).

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة: عُرف سعر المعاملة من قبل (Druzhilovskaya & Druzhilovskaya, 2015: 28) (ضيف، 2020: 9) بأنه مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد من (البائع) بها إلى العميل (المشتري) في حال اتمام التزام الاداء، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف أو طرف ثالث (مثل، ضرائب مبيعات معينة).

ومن ناحية أخرى فإن سعر المعاملة قد يكون مباشراً كأن يحتوي العقد على قيمة مقابل تحسين عدد من البضائع والخدمات التي سيتم توريدها في وقت قصير نسبياً، وقد يكون سعر المعاملة معقداً عندما تكون (جابر، 2018: 19).

الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء: بعد تحديد سعر المعاملة يتم تخصيص سعر المعاملة على التزامات الاداء المنفصلة في العقد على اساس اسعار البيع المستقلة النسبية للسلع أو الخدمات المتفق عليها وتمثل هذه الخطوة حلقة الوصل بين الخطوة الثانية (تحديد التزامات الاداء بالعقد) والخطوة الثالثة (تحديد سعر المعاملة) وعندما يكون للعقد التزامات اداء متعددة فإن الشركة تقوم بتوزيع سعر المعاملة على كل الالتزامات الاداء المنفصلة الموجودة في العقد مع العميل وذلك على اساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة يمكن تمييزها (علي، 2020: 825)، ومن الأمثلة على الطرق الممكنة لتقدير سعر البيع المستقل لسلعة أو الخدمة هي (Druzhilovskaya & Druzhilovskaya, 2015: 31-32):

- ❖ نهج يعتمد على تقييم السوق المعدل (يمكن للشركة تحليل السوق الذي تباع فيه السلع أو الخدمات وتحديد السعر الذي يوافق عليه العميل في مثل هذه السوق على دفع ثمن هذه السلع أو الخدمات).
- ❖ نهج التكلفة المتوقعة (بالهامش) (يمكن للشركة أن تتنبأ بالتكلفة المتوقعة للوفاء بالتزام الأداء ثم تضيف الهامش المناسب لسلعة أو خدمة معينة)
- ❖ النهج المتبقي (يمكن للشركة تقدير سعر البيع المستقل بناءً على إجمالي سعر المعاملة مطروحاً منه مجموع أسعار البيع المستقلة المرصودة للسلع أو الخدمات الأخرى المتعهد بها بموجب العقد. ومع ذلك، يمكن للشركة استخدام هذا النهج فقط إذا تم استيفاء أحد الشرطين التاليين:

أ. تتبع الشركة نفس السلعة أو الخدمة لعملاء مختلفين (في نفس الوقت أو بالقرب من نفس الوقت) بمبالغ مختلفة إلى حد كبير (أي أن سعر البيع متغير بدرجة كبيرة لأن سعر البيع النموذجي المستقل غير واضح من المعاملات السابقة أو التأكيدات الأخرى التي يمكن ملاحظتها).
 ب. لم تحدد الشركة سعراً لتلك السلعة أو الخدمة بعد، ولم يتم سابقاً بيع السلعة أو الخدمة بشكل منفصل (أي أن سعر البيع غير مؤكد).

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيرادات عندما تفي الشركة بالتزاماتها بموجب العقد: تم تلخيص القواعد الرئيسية لمعيار (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء المتعلقة بهذه الخطوة من خلال ادراك الشركة اي وفائها بالتزام الأداء من خلال تبادل السلع أو الخدمات المضمونة للعميل (وهي النقطة التي يكتسب فيها العميل السيطرة على تلك السلع أو الخدمات) (Dalwai., et al., 2019: 8)، وهذا ما يقصد به النهج الاساسي للاعتراف بالإيرادات بموجب معيار (IFRS 15) (Druzhilovskaya, & Druzhilovskaya, 2015: 32).

4. العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ومعيار (IFRS 15): هناك مجموعة من الدراسات حاولت توضيح العلاقة الثنائية (دون التطرق للعلاقة بين المتغيرات الثلاث سوية) بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ومعيار (IFRS 15) الايراد من العقود مع العملاء، وعليه قسمت العلاقة إلى ثلاثة اجزاء سوف يتم ذكرها كما يلي:

أ. **العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات:** اختبرت دراسة (الدسوقي، 2021) أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها، إذ تناولت الدراسة مقياسين الاول (الاستحقاقات الاجمالية والاستحقاقات غير التشغيلية) لقياس التحفظ المحاسبي، والثاني هو نسبة هامش العرض- الطلب (Spread Ask-Bid) لقياس عدم تماثل المعلومات، كما تم قياس مستوى النقدية المحتفظ بها من خلال نسبة النقدية وما في حكمها إلى القيمة الدفترية لأجمالي الموجودات، لعينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الاوراق المصرية مكونة من (75) شركة ضمن القطاعات الاقتصادية غير المالية للفترة من 2015-2017، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها بمعنى إنه كلما ازداد مستوى عدم تماثل المعلومات يزداد مستوى النقدية المحتفظ بها، وأن التحفظ المحاسبي المقاس من خلال الاستحقاقات الاجمالية له تأثير معنوي موجب على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها، كذلك كانت العلاقة بين التحفظ المحاسبي المقاس من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية ومستوى النقدية المحتفظ بها غير معنوية ولكن بإدخال التحفظ المحاسبي مقاساً من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية كمتغير منظم كان له تأثير معنوي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الاحتفاظ بالنقدية.

كما اختبرت دراسة (Isniawati et al., 2018) العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي من خلال التأثير الوسيط لتغطية المحللين الماليين، إذ تم قياس عدم تماثل المعلومات من خلال نسبة هامش العرض- الطلب، وقياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونموذج (Basu, 1997) وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 124 شركة من الشركات الصناعية المسجلة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2010-2014، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي، كما أنه يقلل المستوى المرتفع من تغطية المحللين الماليين من عدم تماثل المعلومات، مما يخفض من مستوى التحفظ المحاسبي.

وتناولت دراسة (Machdar & Mayangsari, 2015) تأثير التحفظ المحاسبي على أداء الشركة وما إذا كان عدم تماثل المعلومات يدعم هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من 298 شركة صناعية خلال الفترة من 2004-2013، وكانت النتائج بأن لتحفظ المحاسبي له تأثير سلبي على أداء الشركة، وإن اختلاف التوقيت ووجود الاحتياطات المخفية (السرية) ستؤثر سلباً على أداء الشركة، وإن عدم تماثل المعلومات يعزز من تأثير التحفظ المحاسبي على أداء الشركة. أما دراسة (LaFond & Watts, 2008) فاختبرت دور عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والمستثمرين من حاملي الأسهم وتأثيرها على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (20389) مشاهدة وذلك خلال الفترة من 1983-2001 على عينة من الشركات المسجلة في سوق نيويورك للأوراق المالية، وتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال مقياس (Basu) وتوصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يخفض من حوافز المديرين وقدرتهم على التلاعب بالأرقام المحاسبية مما يخفض من عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة وقيمة حقوق الملكية، أي أن عدم تماثل المعلومات يرتبط ارتباطاً موجباً مع التحفظ المحاسبي، كما يعد عدم تماثل المعلومات عاملاً محدداً للتحفظ المحاسبي.

ب. العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومعياري (IFRS 15): اظهرت جملة من الدراسات هذه العلاقة إذ كانت من ضمن النتائج التي توصلت إليها دراسة (ابو العينين، 2021) وجود اثر ذو دلالة احصائية لمعياري (IFRS15) على مستوى التحفظ المحاسبي، إذ تم اختبار هذه العلاقة على عينة من الشركات المساهمة العاملة في قطاع الاتصالات والتي يتم تداول اسهمها في بورصة الاوراق المالية المصرية وهما شركات (المصرية للاتصالات، وأورنج) خلال عام 2017، كما اختبرت دراسة (فؤاد، 2016) اثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الممارسات العملية للتحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية وتفسير دوافع الاعتماد على التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية وبيان ممارسات التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط في معايير التقارير المالية الدولية، إذ استخدمت الدراسة القياس الكمي لعينة مكونة من مجموعة الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية بلغت (38) شركة مساهمة، وللفترة من 2012-2014، وكانت نتائجها هي إن الاسباب التي تم الاعتماد عليها في استبعاد التحفظ المحاسبي من الاطار المفاهيمي لا تتحقق عند الالتزام بتطبيق (IAS-IFRS) حيث تظهر ممارسات التحفظ المحاسبي في عدة صور مختلفة يمكن تصنيفها تحت ثلاثة ابعاد رئيسية وهي: الاعتراف (عادة تحفظ غير مشروط) والقياس (عادة تحفظ مشروط) والعرض/ الافصاح المحاسبي (عادة تحفظ محاسبي بنوعيه). فضلاً عن وجود علاقة ايجابية بين الالتزام بتطبيق (IFRS) والتحفظ المحاسبي، وهي ذات دلالة معنوية. إما دراسة (هاشم، 2018) فقد اختبرت أثر معياري (IFRS 15) على التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية واستنتجت إن المقترحات الخاصة بتطبيق معياري (IFRS 15) تشير إلى التأكيد الواضح على مدخل التحفظ المحاسبي.

ج. العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومعياري (IFRS 15): هنالك العديد من الدراسات التي اظهرت العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومعياري (IFRS 15) منها بصورة مباشرة أو غير مباشر إذ اختبرت دراسة (Cormier et al., 2013) العلاقة بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وإدارة الأرباح عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في ظل ظروف عدم التأكد، إذ أشارت إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تؤدي إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات على الرغم من تطبيق

معايير التقارير المالية الدولية وهي كإشارة دلالة على وجود علاقة ايجابية بين ممارسات إدارة الارباح وعدم تماثل المعلومات المحاسبية إذ تم قياسها من خلال تقلب أسعار الأسهم أي العرض والطلب (حجم التداول)، اما (Landsman et al., 2012) فقد كشف ما إذا كان محتوى المعلومات لإعلانات الأرباح (تقلب غير طبيعي في العائد وحجم تداول غير طبيعي) يزيد في البلدان بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الإلزامي، إذ تناولت الدراسة (16) دولة فرضت اعتماد المعايير التقارير المالية الدولية في (2005) و(11) دولة احتفظت بمعايير المحاسبة المحلية خلال فترة الاختبار بأكملها للفترة من 2002-2007، وتوصلت الدراسة إلى إن تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية يساعد على زيادة محتوى المعلومات للأرباح، وذكرت أيضاً إن تطبيق (IFRS) ساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال التقليل من تأخر اعداد التقارير المالية (وقت اعلان الارباح) وزيادة متابعة المحللين الماليين.

كما اوضح (Jiao et al., 2012) هذه العلاقة من خلال اختبار أثر تطبيق (IFRS) في قدرة المحللين الماليين للتنبؤ بالأرباح بصورة عالية الدقة، إذ تناولت الدراسة عينة مكونة من (19) دولة اوروبية للفترة من 2004-2006 قبل تطبيق (IFRS) وعام 2007 بعد تطبيق (IFRS)، وتوصلت الدراسة إلى أن توقعات المحللين أصبحت أكثر دقة وأقل تشتتاً بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومن ثم وجود علاقة عكسية بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبين انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستفيدين.

كما اختبرت دراسة (Dimitropoulos et al., 2013) تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات من خلال وقت الاعلان عن التقارير واثرها على عوائد الارباح واسعار الاسهم من خلال تطبيقها على الشركات المتعاملة في سوق الاوراق المالية اليوناني للفترة من 2001 - 2008 إذ تناولت الدراسة عينة من (101) شركة متعاملة في بورصة اثينا مما أدى إلى (808) ملاحظة مثلت اجمالي العينة، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق (IFRS) ساهم في انخفاض ممارسات إدارة الأرباح ضمن شركات عينة الدراسة قبل تطبيق المعايير بصورة اختيارية وبعد تطبيقها بصورة الزامية، كما اوضحت أن هناك زيادة في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في وقت الاعلان عن الخسائر المتحققة وانخفاض قيمة قيم عدم تماثل المعلومات، كما بينت أيضاً ان معدل العائد على الاسهم قد زاد في الشركات عينة الدراسة من خلال تطبيقها لـ (IFRS).

ويلاحظ الباحث أن هناك علاقة ثنائية بين متغيرات البحث الثلاثة مما ينشأ الدافع لاختبار العلاقة الثلاثية بين تلك المتغيرات في البيئة العراقية.

5. تصميم البحث:

أ. مجتمع وعينة البحث: تمثل ميدان البحث بالقطاع المصرفي، في حين شمل مجتمع البحث المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها 47 مصرف لغاية السنة الختامية لعام 2021، أما عينة البحث فكانت (15) (*) مصرف وتم اعتماد سلسلة زمنية امتدت من 2011 ولغاية 2020، وكان شرط اختيار العينة وتوفر البيانات اللازمة لقياس المتغيرات، فضلاً عن استمرار المصارف عينة البحث في الإفصاح عن تقاريرها المالية دون انقطاع خلال الفترة عينة البحث، والجدول (1) يوضح المصارف عينة البحث المختارة.

(*) تم الاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية على الانترنت (www.isx-iq.net)

الجدول (1): المصارف عينة البحث

الرمز	المصرف	ت	الرمز	المصرف	ت
BROI	الائتمان العراقي	9	BBOB	بغداد	1
BSUC	سومر التجاري	10	BCOI	التجاري العراقي	2
BASH	اشور الدولي	11	BELF	ايلاف الاسلامي	3
BIME	الشرق الاوسط	12	BGUC	الخليج التجاري	4
BKUI	كوردستان	13	BIBI	الاستثمار العراقي	5
BMFI	الموصل	14	BCOI	العراقي الاسلامي	6
BUND	المتحد للاستثمار	15	BMNS	المنصور	7
			BNOI	الاهلي العراقي	8

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

ب. قياس المتغيرات: تضمن البحث ثلاث انواع من المتغيرات، مستقل وتابع وتفاعلي، إذ تمثل المتغير المستقل بالتحفظ المحاسبي غير المشروط والذي تم قياسه بطريقتين:

الطريقة الأولى: وفق نسبة الاستحقاقات بالاتفاق مع دراسة (Hussein et al., 2018) و(عماش، حسين، 2021) وفق المعادلة الآتية:

نسبة صافي المستحقات الاجمالية = صافي المستحقات الاجمالية / صافي الدخل

ولاستخراج صافي المستحقات الاجمالية يمكن اتباع المعادلة الآتية:

صافي المستحقات الاجمالية = صافي الدخل - صافي التدفق النقدي التشغيلي

لذا سوف يتم قياس مستوى التحفظ المحاسبي للسياسات المحاسبية في التقارير المالية المعدة من قبل الشركات الصناعية عينة البحث، واستخراج متوسط نسبة مستوى التحفظ لعينة سنوات البحث وفق مدخل المستند على المستحقات نسبة المستحقات الاجمالية ويمكن تحديد مستوى التحفظ المحاسبي وفقاً لما يلي:

❖ مستوى تحفظ مرتفع: إذا كانت نسبة المستحقات الاجمالية سالبة. أي التدفقات النقدية هي أكثر من الارباح المعترف بها.

❖ مستوى التحفظ منخفض أو مقبول: إذا كانت نسبة المستحقات الاجمالية موجبة.

وسيتم إعطاء القيمة (1) في حالة ارتفاع التحفظ، والقيمة (0) بخلاف ذلك.

الطريقة الثانية: وفق القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية بالاتفاق مع دراسة

(Feltham & Ohlson, 1995) (Beaver & Ryan, 2000) (فؤاد، 2016)

التحفظ المحاسبي = القيمة السوقية / القيمة الدفترية

إذ أنه كلما زادت القيمة دل ذلك على زيادة قيمة التحفظ المحاسبي.

في حين تمثل المتغير التابع بعدم تماثل المعلومات، وسيتم قياسه من خلال التذبذب الحاصل في أسعار الأسهم الناتج عن مؤشر العرض والطلب بالنسبة لسعر سهم المصرف، بالاتفاق مع دراسة (Biddle et al., 2015)، (Kiswanto & Fitriani, 2019)، كما هو موضح في المعادلة الآتية: (Kiswanto & Fitriani, 2019: 128)

$$SPit = Ait - Bit / (Ait - Bit) / 2$$

حيث أن: (Ait) تمثل أعلى قيمة للسهم للمصرف (i) في السنة (t)، وأن (Bit) تمثل أدنى قيمة للسهم للمصرف (i) في السنة (t)، وأن (SPit) تمثل التذبذب في أسعار السهم وهي وكيل لعدم تماثل المعلومات، فكلما زادت القيمة دل على ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات.

اما المتغير الثالث فهو المتغير التفاعلي وتمثل بمدى تبني معيار (IFRS15)، فعلى الرغم من أن الزامية التطبيق لهذا المعيار ستكون خلال عام 2021 في سوق العراق للأوراق المالية، إلا ان التطبيق الطوعي كان متاح لهذا المعيار منذ 2017، وقد تم قياس مدى تبني هذا المعيار وفق (10) مؤشرات تدل على مدى تبني إجراءات وخطوات المعيار في البيئة العراقية وذلك عبر تحليل المحتوى المعلوماتي للقرارات المالية للمصارف عينة البحث، فإذا تم تطبيق المؤشر تعطى القيمة (1) في حين تعطى قيمة (0) بخلاف ذلك، عليه فإن أي مشاهدة تجمع قيمة (10) فإن ذلك يدل على التبنّي الكامل للمعيار، حتى وان لم يتم الإبلاغ بشكل مباشر عن تبني المعيار، وسيتم اعتماد وسط حسابي معياري هو (5) لكل مشاهدة، فإذا تجاوزت قيمة المشاهدة الوسط الحسابي المعياري، فهذا يدل على التوجه نحو التبنّي للمعيار، أما اذا كانت مساوية للوسط أو اقل منه فهذا يدل على عدم التوجه الكامل لتبني المعيار، والجدول (2) يظهر المؤشرات العشر المعتمدة لقياس تبني المعيار.

الجدول (2): مؤشرات تبني المعيار (IFRS15)

ت	المؤشر	ت	المؤشر
1	الافصاح عن المعلومات الخاصة بالتعاقدات عن العملاء	6	الافصاح عن الضمانات والتزامات تجاه المصرف
2	القيام بالوفاء بالتزامات اداء العقد اي بنوده	7	الافصاح عن قيمة سعر العقد في نهاية الفترة للعقود التي تكون لأكثر من سنة
3	شروط السداد المهمة	8	يتم وصف الطرق المستخدمة للاعتراف بالإيراد بمرور الوقت
4	طبيعة السلع والخدمات التي تعهدت الشركة بها تجاه العميل	9	يتم الافصاح عن المعلومات وعن الطرق المستخدمة في تحديد سعر العقد
5	الافصاح عن ماهية التزام العوائد وكيفية استرداد الاموال	10	وصف التقديرات الشخصية (الحكم الشخصي) للاعتراف بالموجودات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

ويظهر الجدول (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث.

الجدول (3): وصف متغيرات البحث

نوع المتغيرات	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
المستقل	التحفظ وفق الاستحقاقات	0.430	0.497	0.000	1.000	115%
	التحفظ وفق القيمة السوقية	0.692	0.485	0.069	2.814	70%
التابع	عدم تماثل المعلومات	0.461	0.264	0.000	1.495	57%
التفاعلي	معيار (IFRS15)	0.630	0.484	0.000	1.000	77%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (3) إن التحفظ المحاسبي (1) (وفق نسبة الاستحقاقات) كان وسطه الحسابي هو (0.430) في حين كان الانحراف المعياري (0.497) فيما بلغ معامل الاختلاف (115%)، في حين كان التحفظ المحاسبي (2) (وفق القيمة السوقية / الدفترية) وسطه الحسابي هو (0.692) وكان الانحراف المعياري (0.485) فيما بلغ معامل الاختلاف (70%) دل ذلك على وجود تحفظ محاسبي مقبول في (2) أكثر بقليل عنه في (1) في المصارف عينة الدراسة.

في حين كان الوسط الحسابي لعدم تماثل المعلومات هو (0.461) وكان الانحراف المعياري (0.264) فيما بلغ معامل الاختلاف (57%) دل ذلك على عدم وجود تماثل للمعلومات في المصارف عينة الدراسة.

اما (معيار (IFRS15)) كان وسطه الحسابي هو (0.630) في حين كان الانحراف المعياري (0.484) فيما بلغ معامل الاختلاف (77%) دل ذلك على تطبيق المعيار بنسبة معقولة في المصارف عينة الدراسة.

ج. اختبار الفرضيات: تضمن البحث خمس فرضيات رئيسية هي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يتباين مستوى متغيرات البحث في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب (T) للعينة الواحدة، ويظهر الجدول (4) نتائج الاختبار:

الجدول (4): اختبار تبيان مستويات التحفظ والاستقرار

المتغيرات	قيمة (T)	المعنوية (Sig.)	درجة الحرية	الوسط
التحفظ وفق الاستحقاقات	10.674	0.000	149	0.433
التحفظ وفق القيمة السوقية	17.455	0.000	149	0.691
عدم تماثل المعلومات	21.339	0.000	149	0.460
معيار (IFRS15)	16.043	0.000	149	0.633

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (4) أن معنوية (T) لكل المتغيرات كانت اقل من (5%) مما يعني وجود فروقات معنوية لمستويات التحفظ المحاسبي (وفق طريقة الاستحقاقات ووفق طريقة القيمة السوقية إلى الدفترية) ولمستويات عدم تماثل المعلومات ولمستوى تبني إجراءات معيار (IFRS15) في عينة البحث. عليه تقبل فرضية البحث الرئيسية الأولى. وهذه النتائج تتفق مع دراسة (جابر، 2018) وتختلف مع دراسة (ضيف، 2020)، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلاف الحاصل في كل بيئة عمل (عينة الدراسة) وايضاً البيانات المستخدمة في البحث.

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين متغيرات البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين كل من التحفظ المحاسبي (وفق طريقة الاستحقاقات ووفق طريقة القيمة السوقية إلى الدفترية) وعدم تماثل المعلومات ولمستوى تبني إجراءات معيار (IFRS15)، والجدول (5) يظهر قيمة ذلك المعامل.

الجدول (5): العلاقة بين متغيرات البحث

المتغيرات	عدم تماثل المعلومات	معيار (IFRS15)
التحفظ (1) وفق الاستحقاقات	معامل الارتباط المعنوية (Sig.)	0.005- 0.955
التحفظ (2) وفق القيمة السوقية	معامل الارتباط المعنوية (Sig.)	**0.214 0.009
عدم تماثل المعلومات	معامل الارتباط المعنوية (Sig.)	0.014- 0.864

الإشارة (**) تدل على وجود ارتباط مهم وذو دلالة احصائية عند مستوى (0.01) أو اقل بين متغيرين.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (5) أن معاملة الارتباط سجل مستوى معنوية أقل من 5% للعلاقات بين التحفظ (1) والتحفظ (2) مع عدم تماثل المعلومات، إلا أنها علاقة سلبية، مما يعني أنه كلما ازدادت مستويات التحفظ المحاسبي بغض النظر عن طريقة القياس فإن ذلك يرافقه تدني في مستويات عدم تماثل المعلومات في حين لوحظ أن تبني معيار (IFRS15) سجل علاقة معنوي إيجابية وحيدة مع التحفظ (2)، بمعنى كلما ارتفعت مستويات التحفظ المحاسبي المقاسة وفق القيمة السوقية إلى الافتراضية فإن ذلك سيرافقه ارتفاع في مستويات تبني معيار (IFRS15) مما يؤكد قبول الفرضية الرئيسية الثانية جزئياً، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (ابو العلا، 2018)، (ابو العلا، 2019) وتختلف مع دراسة (عبدالمعظم، 2017)، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة عينة البحث المستخدمة المختلفة. **الفرضية الرئيسية الثالثة:** تتباين علاقة التحفظ المحاسبي مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).

ينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الثالثة فرضيتين فرعيتين هما:

الفرضية الفرعية الأولى: تتباين علاقة التحفظ المحاسبي (وفق الاستحقاقات) مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).

لاختبار هذه الفرضية سيتم قياس العلاقة الجزئية بين جودة الحياة الوظيفية وسعادة العاملين عند استبعاد تأثير التمكين النفسي، ويظهر الجدول (6) نتائج قيمة الارتباط الجزئي.

الجدول (6): قيمة الارتباط الجزئي بين تحفظ المحاسبي (وفق الاستحقاقات) مع عدم تماثل

المعلومات باستبعاد متغير تبني معيار (IFRS15)

المتغيرات	استبعاد معيار (IFRS15)	عدم استبعاد معيار (IFRS15)
	عدم تماثل المعلومات	عدم تماثل المعلومات
التحفظ المحاسبي (1) (وفق لاستحقاقات)	بيرسون	0.223- ^{**}
	(Sig)	0.006

^{**} وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (1%) * وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (5%)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويتضح من الجدول (6) أن العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي (1) (وفق الاستحقاقات) مع عدم تماثل المعلومات لم تتأثر سواء مع أو بدون وجود تبني لمعيار (IFRS15)، وهذا يعني أن سواء تم تبني معيار (IFRS15) في المصارف عينة البحث أو لم يتم تبنيه فإنه لن يؤثر على قوة ونوع العلاقة بين التحفظ المحاسبي (1) وعدم تماثل المعلومات، عليه ترفض الفرضية الفرعية الأولى، أي لا تتباين علاقة التحفظ المحاسبي (1) (وفق الاستحقاقات) مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).

وتتفق النتائج مع دراسة (Lu, 2012)، (ابو العنين، 2020)، وعلى الرغم من اختلاف عينة البحث إلا أنها اتفقت من حيث الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

الفرضية الفرعية الثانية: تتباين علاقة التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الافتراضية) مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين كل من التحفظ المحاسبي (وفق طريقة الاستحقاقات ووفق طريقة القيمة السوقية إلى الدفترية) وعدم تماثل المعلومات ولمستوى تبني إجراءات معيار (IFRS15)، والجدول (7) يظهر قيمة ذلك المعامل. الجدول (7): قيمة الارتباط الجزئي بين تحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) مع عدم تماثل المعلومات باستبعاد متغير تبني معيار (IFRS15)

المتغيرات	استبعاد معيار (IFRS15)	عدم استبعاد معيار (IFRS15)
التحفظ المحاسبي (2)	بيرسون	0.332- **
(وفق القيمة السوقية إلى الدفترية)	(Sig)	0.000

**وتعني ان الارتباط دال معنويا عند (1%)، * وتعني ان الارتباط دال معنويا عند (5%)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويتضح من الجدول (7) أن زيادة مستوى العلاقة السلبية بين التحفظ المحاسبي (2) (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15)، وهذا يعني أنه كلما زاد توجه المصارف عينة البحث لتبني معيار (IFRS15)، فإن ذلك سوف يعزز من مستوى العلاقة المعنوية السلبية بين التحفظ المحاسبي (2) وعدم تماثل المعلومات ولو بشكل طفيف، عليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية، ونظرا لاختلاف نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، لذا يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية الثالثة جزئياً.

وتتفق النتائج مع دراسة (Lu, X. C. (2012)، (ابو العينين، 2020)، وعلى الرغم من اختلاف عينة البحث إلا أنها اتفقت من حيث الاساليب الاحصائية المستخدمة في البحث. ونتيجة لعدم اختلاف العلاقة بين التحفظ المحاسبي (1) (وفق الاستحقاقات) مع عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15)، لذا سيتم استبعاد طريقة قياس التحفظ المحاسبي (وفق الاستحقاقات) من فرضيات التأثير التالية والإبقاء فقط على طريقة قياس التحفظ المحاسبي (2) (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية).

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير مستوى عدم تماثل المعلومات بدلالة التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في المصارف عينة البحث، وذلك لمعرفة مدى تأثير الأخير في مستوى عدم تماثل المعلومات، والجدول (8) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (8): معادلة انحدار تأثير التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم

تماثل المعلومات

الأبعاد	المعامل الثابت (0β)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R ²)	(R ²) المعدل
التحفظ المحاسبي	0.586	0.181-	4.280- (0.000)	18.318 (0.000)	0.110	0.104

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (8) ما يلي:

أ. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (18.318) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير عدم تماثل المعلومات بدلالة التحفظ المحاسبي وهذا يشير إلى صحة النموذج.

ب. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (-4.280)، بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير التحفظ المحاسبي في عدم تماثل المعلومات.

ج. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (-0.181) السالبة على أن التأثير سلبي، بمعنى كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي انعكس ذلك في انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات.

د. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.110) على أن التحفظ المحاسبي يفسر ما نسبته (11%) من التغيرات الحاصلة في عدم تماثل المعلومات وهي نسبة قليلة نوعاً ما وأن نسبة التفسير الأكبر البالغة (89%) تعود لمسببات وعوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (علي، 2015)، (Hussein et al., 2018)، (جابر، 2018)، (حسين، عماش، 2021)، (Din et al., 2017)، وتختلف عن دراسة (عبدالمعظم، 2019)، (Kiswanto & Fitriani, 2019)، ويعود السبب في الاختلاف والتوافق إلى البيانات المستخدمة (القوائم المالية) وايضاً بيئة المستخدمة إذ تختلف حسب كل دولة سواء في الدول النامية أو المتقدمة. بناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الرابعة.

الفرضية الرئيسية الخامسة: يختلف تأثير التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15).

تم صياغة معادلة انحدار خطي متعدد لتقدير مستوى عدم تماثل المعلومات بدلالة التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) وبدلالة تفاعلية تبني معيار (IFRS15) في المصارف عينة البحث، وذلك لمعرفة مدى اختلاف تأثير التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في مستوى عدم تماثل المعلومات، والجدول (9) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (9): معادلة انحدار لبيان اختلاف تأثير التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات في ظل اختلاف مستوى تبني معيار (IFRS15)

الأبعاد	المعامل الثابت (0β)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2) المعدل	(R^2) المعدل
التحفظ المحاسبي	0.529	0.114-	1.518- (0.131)	6.788 (0.000)	0.104	0.122
معيار (IFRS15)		0.102	1.422 (0.157)			
التحفظ × (IFRS15)		0.111-	1.215- (0.226)			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (9) ما يلي:

أ. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (6.788) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير عدم تماثل المعلومات بدلالة التحفظ المحاسبي وتبني معيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي وهذا يشير إلى صحة النموذج.

ب. عدم ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (-1.215) لمعيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي بدلالة معنوية أكبر من 5% مما يدل على عدم معنوية تأثير معيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي في عدم تماثل المعلومات.

ج. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (-0.111) لمعيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي، السالبة على أن التأثير سلبي، بمعنى كلما زاد التحفظ المحاسبي ومستوى تبني معيار (IFRS15) انعكس ذلك في انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات، أي بمعنى في بيئة الشركات التي يرتفع فيها نسبة تبني معيار (IFRS15) يكون فيها التأثير السلبي التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات أكثر سلبية من ذلك التأثير في بيئة المصارف التي ينخفض فيها نسبة تبني معيار (IFRS15).

د. تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) البالغة (0.104) على أن التحفظ المحاسبي وتبني معيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي يفسر ما نسبته (10.4%) من التغيرات الحاصلة في عدم تماثل المعلومات وهي نسبة قليلة نوعاً ما وأن نسبة التفسير الأكبر البالغة (89.6%) تعود لمسببات وعوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ابو العينين، 2020)، (جابر، 2018)، (Bauer & Centorrino, 2017) وتختلف عن دراسة (Al-Shatnawi, 2017)، (فؤاد، 2016)، ويعود السبب في الاختلاف والتوافق إلى طبيعية عينة الدراسة المستخدمة في البحث، وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسة الخامسة.

الاستنتاجات والتوصيات: خلصت الدراسة في ظل ما تم تناوله في البحث، إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يلي:

أولاً. الاستنتاجات:

1. وجود فروقات معنوية لمستويات التحفظ المحاسبي وفق طريقتي (القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية) وعدم تماثل المعلومات ومعيار التقرير المالي الدولي (IFRS15).
2. وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في ظل تبني معيار (IFRS15)، بمعنى كلما زادت مستويات التحفظ المحاسبي سيرافقه تدني في عدم تماثل المعلومات.
3. وجود تأثير معنوي سلبي بين التحفظ المحاسبي (وفق طريقة القيم السوقية/القيمة الدفترية) في عدم تماثل المعلومات.
4. وجود تأثير سلبي في ظل تبني معيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي، بمعنى كلما زاد التحفظ المحاسبي ومستوى تبني معيار (IFRS15) انعكس ذلك على انخفاض في عدم تماثل المعلومات.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة التزام المصارف العراقية بسياسة التحفظ المحاسبي في ظل تبني معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) للمساهمة في التخفيض من عدم تماثل المعلومات.
2. حث الإدارة العليا الخاصة بالمصارف على العمل على تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) لما له من تأثير بصورة عامة على القوائم المالية (المعلومات المالية).
3. ضرورة عمل دورات تدريبية وتنقيفية في لمنظومة المصارف العراقية الهدف منها هو التعرف بصورة أكبر على كافة المعلومات التي تخص معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) ومدى تطبيقه.

المصادر**أولاً. المصادر العربية****أ. الرسائل والأطاريح الجامعية**

1. ابو العينين، رباب السيد محمود، 2020، أثر معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء على مستوى التحفظ المحاسبي "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربية.

ب. الدوريات العلمية

1. ابو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد، (2019)، أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات وانعكاس ذلك على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(1)، 168-229.
2. ابو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد، (2018)، إثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، كلية التجارة، العدد (1)، 92-149.
3. جابر، خالد فتحي، (2018)، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على التقارير المالية لشركات الاتصالات المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، كلية التجارة، العدد 3، (1-52).
4. حسين، علي إبراهيم، عماش، مصطفى بدر، (2021)، العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 17(55)، الجزء (1).
5. الدسوقي، فاطمة محمود ابراهيم. (2021). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 25(1)، 600-657.
6. صالح، رضا ابراهيم عبدالقادر، نوفل، محمد عبدالله يوسف و عبدالسلام، كمال، (2017)، أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 15 علي جودة الأرباح: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، العدد (3)، 1-52.
7. ضيف، علاء الدين توفيق إبراهيم، (2020)، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 15 الايراد من العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الاسهم السعودية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، 4(2)، 1-56.
8. عبدالله، إيهاب مكي محمد، (2017)، دور المراجع الخارجي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، المملكة العربية السعودية، العدد 25.

9. عبدالمنعم، تامر سعيد محمد، (2019)، قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(2)، 1-62.
 10. عبدالمنعم، تامر سعيد، (2017)، قياس أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21(5)، 554-618.
 11. علي، مصطفى محمد رمضان، (2020)، تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإدارة الأرباح في ضوء معيار التقارير المالية الدولي رقم (15)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، 11(3) ج2، 819-841.
 12. فؤاد، ريمون ميلاد، (2016)، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 20(3)، 517-572.
 13. محمد، يحيى حسين عبيد، علي، كمال عبدالسلام، محمد، حسناء عطية حامد، (2014)، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية – دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، 38(2)، 237-263.
 14. هاشم، هبة جمال، (2018)، تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية (IFRS15) (الإيرادات من العقود مع العملاء) وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(1)، 357-408.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

A. Thesis

1. Hille, J., (2011), Accounting Conservatism: The association Between Bondholder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and Accounting Conservatism, The Effect on The Cost of Debt and The Influence of The Implementation of IFRS in 2005. Master's Thesis Accounting, Erasmus University Rotterdam.

B. Periodicals

1. Al-Shatnawi, H. M., (2017), The Possibility of the Jordanian Industrial Corporations to Apply the IFRS No. 15. Asian Journal of Finance & Accounting, 9(1), 375-395.
2. Amash, M. B., & Hussein, A. I. (2021). The relationship between conservatism accounting and hedge accounting An applied study in a sample of Iraqi companies. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 17(55, 1), 18-36.
3. Basu, S., (1997), The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings¹. Journal of accounting and economics, 24 (1), 3-37.
4. Bauer, K., & Centorrino, G., (2017), Financial Statements of Banks as a Source of Information about Implementation of IFRS 15: The Evidence from Poland. Journal of Modern Accounting and Auditing, 13(6), 235-248.
5. Beaver, W. H., & Ryan, S. G., (2000), Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. Journal of accounting research, 38(1), 127-148.

6. Bhattacharya, N., Desai, H., & Venkataraman, K., (2013), Does earnings quality affect information asymmetry? Evidence from trading costs. *Contemporary Accounting Research*, 30(2), 482-516.
7. Biddle, G. C., Ma, M. L., & Wu, F., (2015), Conditional conservatism and the cost of equity capital: Information precision and information asymmetry effects.
8. Cormier, D., Houle, S., & Ledoux, M. J., (2013), The incidence of earnings management on information asymmetry in an uncertain environment: Some Canadian evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 22(1), 26-38.
9. Dalwai, T., Chugh, G., Dinesh, S., & Mohammadi, S. S., (2019), Oman's Response to the New Accounting Standard: IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. In Conference Paper.
10. Dimitropoulos, P. E., Asteriou, D., Kousenidis, D., & Leventis, S., (2013), The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece. *Advances in Accounting*, 29 (1), 108-123.
11. Din, N. U., Cheng, X., & Nazneen, S., (2017, April), Accounting conservatism, debt covenants, and information asymmetry. In 2017 3rd International Conference on Information Management (ICIM) (pp. 107-111). IEEE.
12. Druzhilovskaya, T. Yu., & Druzhilovskaya, E. S., (2015), IFRS 15: new requirements and their relationship with Russian accounting standards. *International accounting*, (15 (357)).
13. Feltham, G. A., & Ohlson, J. A., (1995), Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. *Contemporary accounting research*, 11(2), 689-731.
14. Givoly, D., & Hayn, C., (2000), The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of accounting and economics*, 29(3), 287-320.
15. Hussein, A. I., Mahmood, S. M., & Hussein, W. N., (2018), The relationship between the accounting conservatism and the financial performance efficiency of the banks according the data envelopment analysis: Evidence from Iraq. *Opción*, 34(85), 2661-2686.
16. Hussein, A. I., & Mahmood, S. M. (2021). Accounting for the future: Technology contributions from a local perspective. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 17(54 part 2).
17. Isniawati, A., Rahmawati, R., & Gunardi, A., (2018), Information asymmetry and accounting conservatism: Does analyst coverage moderate the results? *Journal of International Studies*, 11(3).
18. Jiao, T., Koning, M., Mertens, G., & Roosenboom, P., (2012), Mandatory IFRS adoption and its impact on analysts' forecasts. *International review of financial analysis*, 21, 56-63.
19. KALDIRIM, Y., (2019), Unconditional Accounting Conservatism: Evidence From Turkey. *The Journal of Accounting and Finance*, 55.

20. Kiswanto, K., & Fitriani, N., (2019), The influence of earnings management and asymmetry information on the cost of equity capital moderated by disclosure level. *Jurnal Keuangan dan Perbankan*, 23(1), 123-137.
21. LaFond, R., & Watts, R. L., (2008), The information role of conservatism. *The accounting review*, 83(2), 447-478.
22. Landsman, W. R., Maydew, E. L., & Thornock, J. R., (2012), The information content of annual earnings announcements and mandatory adoption of IFRS. *Journal of accounting and economics*, 53(1-2), 34-54.
23. Machdar, M.N., and S. Mayangsari, (2015), The Effect Accounting Conservatism on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderator: Evidence from Indonesia and Singapore, 1-17, The 1 th International Joint Conference Indonesia-Malaysia-bangladesh-Ireland.
24. Martínez-Ferrero, J., Ruiz-Cano, D., & García-Sánchez, I. M., (2016), The causal link between sustainable disclosure and information asymmetry: The moderating role of the stakeholder protection context. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 23(5), 319-332.
25. Mahmood, S. M., & Hussein, A. I. (2020). Ramifications of crises and societal Casual events on accounting practices: Coronavirus (COVID-19) as a model Analytical theory study. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 16(49 part 1).
26. Penman, S. H., & Zhang, X. J., (2002), Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The accounting review*, 77(2), 237-264.

C. Other

1. Bernouilly, M., & Wondabio, L. S., (2019, July), Impact of implementation of IFRS 15 on the financial statements of telecommunication company (case study of PT XYZ), In *Asia Pacific Business and Economics Conference (APBEC 2018)* (pp. 141-148). Atlantis Press.
2. Lu, X. C., (2012), *Information Asymmetry and Accounting Conservatism under IFRS Adoption*.
3. Tong, T. L., (2014), A review of IFRS 15 Revenue from contracts with customers. Çevrimiçi) <http://www.masb.org/my/images/2014-09-15%20Review%20of%-20IFRS,20>.